جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY

جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

(قراءة النص- الإشكاليات والمناهج)

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021 م

جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY
جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

قراءة النص – الإشكاليات والمناهج

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة السلام على من المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آهله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد.

فإن هذا الكتاب ثمرة يانعة، ونتاج قيِّم لما قُدِّم من بحوث، إلى المؤتمر الدولي الثاني للدراسات العليا الذي عُقد في جامعة الوصل بدبيّ يومي (25-24) من شهر نوفمبر لعام 2021م، وقد حمل عنوان (قراءة النص - الإشكاليات والمناهج)؛ حيث شرع هذا العنوان الباب على مصراعيه لطرح كثير من القضايا المحورية والمفاهيم الشائكة ذات الصلة بقراءة النص، في إطار محاور ثلاثة: أولها- النص بين المصطلح والمفهوم، وثانيها- قراءة النص بين التراث والمعاصرة، وثالثها- جدلية العلاقة بين النص وفهمه.

وبعد تحكيم الأبحاث المقدمة تم اختيار تسعة وعشرين بحثًا يعالجون قراءة النص من وجهتيه النظرية والتطبيقية، مع اتساع رقعة التطبيق لتشمل الأنماط المختلفة للنص: اللغوية، والشرعية، والاجتماعية، والإعلامية.

وكانت البحوث المختارة خير شاهد على ما اتسم به المشاركون من اختلاف في الثقافات، والبيئات، والمؤسسات المنتمين إليها، إلا أن جامعهم الأكبر ما تمتعوا به من خبرات عريضة، ورؤى متجددة، ومشاركات فاعلة.

وأما عن منهج ترتيب البحوث في هذا الكتاب فقد حاولنا أن نراعي فيها أولية التقديم، وفق الترتيب الزمني لجلسات المؤتمر، بغض النظر عن طبيعة النص أو نوع الخطاب الذي تناوله البحث؛ ذلك بعد أن قامت لجنة معنية بإعادة مراجعة وتدقيق تلك البحوث. وقد أفردنا باحثي (سمينار الوصل)، وهم طلاب الدراسات العليا الذين كان المؤتمر يرمي إلى أن يستفيدوا من زملائهم الباحثين في كل أرجاء المعمورة- أفردنا لهم قسمًا خاصًّا هو (سمينار الوصل).

ويسعدنا في هذا الصدد أن نسوق أبلغ معاني الشكر والتقدير لمعالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء جامعة الوصل، لما أحاط به المؤتمر من رعاية كريمة، ولسعادة مدير الجامعة أ.د. محمد أحمد عبد الرحمن لدعمه الحثيث، ومتابعته المتواصلة، وتوجيهاته السديدة.

كما نقدم جزيل الشكر والتقدير إلى نيابة البحث العلمي واللجان العلمية، والتنظيمية، والتحكيمية، التي أسهمت في نجاح هذا المؤتمر، سائلين الله -تعالى- المزيد من الرقي والتقدم، والرفعة.

د. إبراهيم ربابعة

الرئيس التنفيذي للمؤتمر الدولي الثاني للبحث العلمي

جُهود مالكية الغرب الإسلامي في خدمة النّص القرآني من خلال التفسير الفقهي للقرآن الكريم

د. فتيحة دوار
جامعة الجزائر-١- بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإسلامية

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور مدرسة مالكية الغرب الإسلامي في خدمة النص القرآني من خلال تفسير آيات الأحكام، أو ما يسمى حديثا بالتفسير الفقهي، فقسّمت البحث إلى ثلاث محاور أساسية، المحور الأول كان في شرح مصطلحات البحث ومفرداته، والمحور الثاني كان في التفسير الفقهي لمالكية الغرب الإسلامي من حيث النشأة و التصنيف، ثم كان المحور الأخير الذي خصّصناه في بيان مظاهر خدمة مالكية الغرب الإسلامي للنص القرآني من خلال التفسير الفقهي، و التي خلُصنا إلى أنها تجلّت في عدة مظاهر كان من أهمها مساهمتهم الواسعة في التأليف في آيات الأحكام خدمة للنص القرآني، وتطوير علم الخلاف (الفقه المقارن)، و تنمية الملكة الفقهية في الاستنباط من النص القرآني ودفع عجلة الاجتهاد للفصل في النوازل الفقهية المستجدة.

الكلمات المفتاحية: النص القرآني، التفسير الفقهي، تفسير آيات الأحكام، مالكية الغرب الإسلامي.

Abstract

This study aims to clarify the role of the Maliki school of jurisprudence in the Islamic West in serving the Qur'anic text through jurisprudential interpretation The result was that the owners of the Islamic West have served the Qur'anic text in several matters, the most important of which is their extensive contribution to the composition of verses of rulings, the development of the science of disagreement (comparative jurisprudence), and and pushing the wheel of diligence to resolve emerging jurisprudential calamities

Keywords: Islamic Quranic text, Doctrinal interpretation Verses of provisions, Maliki jurists of occident musulman.

مقدمة:

تفنّن مالكية الغرب الإسلامي في ميدان خدمة النصّ القرآني، واهتمّوا به اهتماما بالغا ظهر هذا جلياّ في شتى المؤلفات التي صنّفوها في علوم القرآن الكريم كعلم التفسير وعلم التجويد وعلم القراءات، و معرفة المحكم و المتشابه، و الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وإعجازه وإعرابه ورسمه وعلم غريب القرآن، إذ جاشت عواطفهم وأفئدتهم مع بلاغة وروعة النص القرآني، الذي ملأ نفوسهم بالصفاء فكانت لهم مدارس فقهية وأصولية ولغوية تدور حول النص القرآني، وقراءاته وتفسيره وإعجازه، و لعل من أبرزها ميدان تفسير آيات الأحكام و هو ما يعرف اليوم بـ «التفسير الفقهي» وهو أحد علوم النصّ القرآني المهمة، ومهمته تكمُن في أنه اختص ببيان الأحكام العملية التي يحتاجها في حياته، مما جعل هذا الباب يُعدُّ فنّا مُستقلّا في عُلوم القرآن الكريم، وإن كان في المجمل داخلا في مجال التفسير.

فبرزت مدرسة مالكية الغرب الإسلامي في ميدان التفسير الفقهي بُروزا قويّا مميّزا خدمت فيه النصّ القرآني خدمات جليلة، ظهرت من خلال الكم الهائل لمؤلفات تفسير آيات الأحكام للسادة المالكية في بلاد الغرب الإسلامي، وهي كتابات تدلُّ على حرص أولئك الأئمة الأعلام، على التأصيل الشرعي للأحكام من حلالٍ وحرامٍ، في العبادات و المعاملات، وتدل أيضا على العناية بالنص القرآني، كونه المصدر الأول لتلك الأحكام، والمعين الذي لا ينضب في دعم علمية الاجتهاد ودفع عمليته، لمواكبة المستجدات و النوازل، فنجد مثلا كتاب «أحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد بن سحنون القيرواني (ت255ه)، و«منتخب الأحكام» لابن أبي زمنين (ت 399ه)، و«أحكام القرآن» لأبي بكر بن العربي المالكي الأندلسي (ت 543ه)، وغير ذلك كثير مما يشق عدّهم وحصرهم.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نتساءل:

كيف خدم مالكية الغرب الإسلامي النصّ القرآني من خلال تفاسيرهم الفقهية؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية الرئيسية جُملة من التساؤلات الفرعية وهي:

ما المقصود بمالكية الغرب الإسلامي؟

وما مفهوم النص القرآني؟

وما هو التفسير الفقهي؟ وما هي خصائص المدرسة المالكية للغرب الإسلامي في

هذا النوع من التفسير؟

وما هي مظاهر خدمة مالكية الغرب الإسلامي للنصّ القرآني؟

ومن هنا كانت خطة البحث كالتالي:

أولا: مفاهيم أساسية

1- المقصود بمالكية الغرب الإسلامي

1-1 الفتح الإسلامي والمذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي

2-1 مصطلح المالكيّة

3-1 مصطلح الغرب الإسلامي

4-1 مالكية الغرب الإسلامي

2- مفهوم النصّ القرآني

1-2 النص لغة

2-2 النصّ في الاصطلاح

- النصّ الشرعي

- النص القرآني

3- التفسير الفقهي

1-3 التفسير لغة واصطلاحا

2-3 الفقه في اللغة و الاصطلاح

3-3 المقصُود بأحكام القرآن

4-3 مفهوم التفسير الفقهي

5-3 نشأة التفسير الفقهي وتطوّره

ثانيا: التفسير الفقهي عند مالكية الغرب الإسلامي نشأته وخصائصه وأهم أعلامه

1- المالكية والتفسير الفقهي

2- أهم أعلام مالكية الغرب الإسلامي في التفسير الفقهي:

2-1 من تفاسير أهل القيروان والمغرب الفقهية عامة

2-2 التفاسير الفقهية لأهل الأندلس

ثالثا: مظاهر خدمة مالكية الغرب الإسلامي للنص القرآني من خلال التفسير الفقهي

1- كثرة مؤلفات مالكية الغرب الإسلامي في ميدان التفسير الفقهي وتنوّعها ومنهجها الخاص في ذلك

2-1 منهج مالكية الغرب الإسلامي في التأليف في التفسير الفقهي

- التفسير الفقهي لدى مالكية الغرب الإسلامي كان على ثلاثة أنماط:

أ- التبويب فقهيا

ب- تفسير آيات الأحكام ضمن التفسير الشامل للنص القرآني

ت- استخراج آيات الأحكام من كل سورة من النص

2- خدمة النص القرآني بخدمة القراءات عُموما وقراءة نافع خُصوصا

3- التفسير الفقهي لمالكية الغرب الإسلامي يأسهم في نشأة وتطوير علم الخلاف (الفقه المقارن)

4- تنمية الملكة الفقهية في الاستنباط من النص القرآني ودفع عجلة الاجتهاد للفصل في النوازل الفقهية المستجدة

5- التفسير الفقهي يُسخّر العلوم الكثيرة ويوظّفُها لخدمة النص القرآني.

5-1 علوم الشريعة.

5-2 علوم اللغة العربية.

6 تقريب الفقه للناس وتوضيحه

صُلب الدراسة:

أولا: مفاهيم أساسية

1- المقصود بمالكية الغرب الإسلامي:

1-1 الفتح الإسلامي والمذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي

كان الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في صدر الإسلام تحت راية الخلافة الراشدة وبعده الدولة الأموية، ثم تبعه الفتح الإسلامي للأندلس، فكان بذلك للإسلام ديار جديدة خادمة له تحمل رايته للناس، و صارت بموجب ذلك مدينة القيروان رابع أهم الأمصار الإسلامية التي أسّسها المسلمون في البلاد المفتوحة بعد البصرة والكوفة في العراق والفُسطاط في مصر، و تذكر المصادر التاريخية أن مذهبي الإمامين أبي حنيفة والأوزاعي هما أول المذاهب الفقهية دخولًا إلى بلاد الغرب الإسلامي و خاصّة الأندلس[1]، وفي هذا يقول القاضي عياض في ترتيب المدارك: «أما أفريقية أي تونس وما وراءها، فقد كان الغالب عليهم في القديم مذهب الكوفيين»[2]، و قال أحمد المقري: «واعلم أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح»[3].

وبتبلور فقه المذاهب مطلع القرن الثاني الهجري وبُروز ظاهرة التمذهب طافحة للعيان، أسّس أتباع المذاهب الفقهية المعروفة اليوم انطلاقا من أصول الأئمة و مبادئ فتاويهم وأساسيات رؤاهم الفقهية مع أنه لم يُؤسس أصحاب المذاهب مذاهبهم وإنما أسّسها أتباعهم و أنصارهم، وكانت انطلاقة المذهب المالكي على إمام دار الهجرة مالك بن أنس الذي عمل على تمهيد الطريق لمن جاء بعده، وذلك بتأصيل الأصول، وتقعيد القواعد، ومن نهاية القرن الثاني الهجري حتى منتصف القرن الثالث الهجري، توسع نفوذ المذهب المالكي كثيرا وامتد خارج المدينة نحو العراق ومصر وأفريقية والأندلس على يد أتباعه من تلامذته الذين تكوّنت بهم وعلى أيديهم المدرسة المالكية لاحقا، فدخل المذهب المالكي ديار الغرب الإسلامي مُبكرا، ولم تطأ أقدامه بلاد الغرب الإسلامي، إلا بعد مذهبي الإمامين

1- القراءات بأفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، هند شلبي، 1983م، الدار العربية للكتاب، ص 212.

2- القاضي عياض، كتاب المدارك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، جزء 1، ص 160.

3- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس دار صادر -بيروت، 1968، ج3 ص230.

أبي حنيفة والأوزاعي، قال القاضي عياض في ترتيب المدارك «أما أفريقية أي تونس وما وراءها، فقد كان الغالب عليهم في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد ت 183هـ، وابن الأشرس ت 170هـ، والبهلول بن راشد ت 183هـ وبعدهم أسد بن الفرات ت213هـ وغيره»[1]، وفي المغرب الأقصى فقد دخل المذهب المالكي إليه على يد دارس بن إسماعيل بفاس سنة 307هـ[2]، وكان أهل المغرب قبل ذلك على مذهب أبي حنيفة، وفي الأندلس أيضا يعود الفضل في دخول المذهب المالكي وانتشاره على يد زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت 204هـ) الذي أوّل من أدخل كتاب الموطأ إلى الأندلس، كما كان تلميذه المشهور يحي بن يحيى الليثي هو الذي رسخ وثبّت المذهب وأرسى دعائمه[3]، وقد انتهج أغلب إن لم نقل كلّ مُفسّري الأندلس عبر تاريخ الأندلس الطويل في تفسيرهم لآيات الأحكام على المذهب المالكي فقرّروا قواعده و بسطوا أصوله و فروعه[4]، ولا فرق بين هذه المدرسة والمدرسة المغربية، بل تعتبر امتدادًا لها، خاصة وأن علماء الأندلس قد هاجر الكثير منهم إلى المغرب، ووفق هذا انتشر المذهب المالكي في الغرب الإسلامي منذ بداية القرن الثالث الهجري في كافة ربوعه بدأ من شمال أفريقية ثم إلى الأندلس وقرطبة ليعم الغرب الإسلامي برمته، واعتبروه أساس البناء الثقافي والحضاري، ومن الطبيعي أن يُطرح السؤال حول هذا الاهتمام غير العادي، والإقبال الواسع على هذا المذهب من الأندلسيين والمغاربة على حد سواء عن سبب هذا التمسك الكبير بالمذهب المالكي في ربوع الغرب الإسلامي، أما جهة الشناقطة الموريتانيين فكانت صلتهم الأولى بالمذهب المالكي تعود إلى القرن الخامس الهجري على يد وفد عبد الله بن ياسين الجزولي (ت 451هـ) حين أسس رباطه الذي يعتبر لبنة المدرسة الأولى في القطر الشنقيطي الموريتاني لقبائل الصحراء الملثمين[5] وحين نشأت دولة المرابطين اعتمدت منذ تأسيسها على

1- القاضي عياض، كتاب المدارك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، جزء 1، ص 160.

2- دراس (كشداد) بن إسماعيل الفاسي، أبو ميمونة: أول من أدخل (مدونة سحنون) مدينة فاس. وبه اشتهر مذهب مالك هنالك. حج وحدّث في الإسكندرية والقيروان ودخل الأندلس مجاهدا، مولده ووفاته بفاس. انظر ترجمته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف المحقق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، 1424 - 2003، فرع فاس.

3- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات محمد بن ابي زيد القيرواني، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية ج1 ص: 15 وما بعدها.

4- الحضارة الإسلامية (دراسة في تاريخ العلوم الإسلامية: نشأتها في المشرق انتقالها إلى الأندلس)، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج2، ص 715.

5- حياة موريتانيا، ابن حامد، الجزء الثقافي، طبعة الشركة التونسية للتوزيع، سنة 1991م، ص 25،

المذهب المالكي و فرضته في سائر البلاد و عملت على توطيد أركانه و تعميمه، فحظي المذهب المالكي بالانتشار والغلبة في النهاية بين مُسلمي الغرب الإسلامي مقارنة بمذهب أبي حنيفة والأوزاعي[1].

2-1 مصطلح «المالكيّة»:

مُصطلح المالكية نسبة إلى اتباع «مالك بن أنس»(ت: 179ه) إمام دار الهجرة، وعليه أطلق المذهب المالكي أحد المذاهب الفقهية الإسلامية السنية المشهورة في العالم، والمنتشرة في أفريقيا بكثرة، فكانت أصول مذهبه متمثلة في: القرآن، والسنة والإجماع وعمل أهل المدينة، والقياس، وقول الصحابي، والمصلحة المرسلة والعرف وسد الذرائع والاستصحاب، والاستحسان، وكان للإمام مالك منهج اجتهادي متميز فاق به الكثير من الفقهاء في عصره حيث يعتمد على العمل بالمنقول والمعقول معا والرأي المحمود والقياس، وهذا واضح جدا في باب الحدود والكفارات.

وترجع عوامل انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي بشقيه الأندلس والبلاد المغاربية إلى عدة عوامل أسهمت في اكتساحه للمنطقة ورسوخه فيها عبر القرون ولعل من أهمها:

1- قوة الإمام مالك ومرتبته العالية في الاجتهاد، فهو عالم دار الهجرة و فقيهها الذي انتهى إليه علم أهل المدينة في زمنه، وتمسكه بالسنة وبآثار الصحابة والتابعين، وجمع بين الرأي و الأثر، وقد صدق فيه حديث النبي صلى الله عليه و سلم: «يُوشكُ أن يضرب النّاس أكباد الإبل شرقًا وغربا فلا يجدُون عالما أعلم من عالم المدينة»[2]، قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: «ولا نعلم أحدًا انتهى إليه علم أهل المدينة وأقام بها ولم يخرج عنها ولا استوطن سواها في زمن مالك مجمعًا عليه إلا مالكا»[3]، و قال أيضا ابن عيينة «كنت أقول هو سعيد بن المسيب، حتى قلت كان في زمانه سليمان بن يسار وسالم بن عبد الله وغيرهما، ثم أصبحت أقول اليوم إنه مالك، لأنه لم يبق له نظير في المدينة»[4].

1- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 715.

2- أخرجه أبو داوود في سننه والترمذي وحسنة والنسائي والحاكم وصححه عن أبي هريرة.

3- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب الطبعة: الأولى، 1/18.

4- انظر شرح الزرقاني على موطأ مالك، محمد بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، 4/7 وما بعدها.

2- المدينة هي مأزر الإيمان ومنها امتد إلى باقي البلاد الإسلامية، والمدينة لها مكانة عظيمة في قلوب أهل المغرب، فوجد أهل الغرب الإسلامي في الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وعالم المدينة ما كانوا يطلبون ويتمنون.

3- الرجال المنتسبين للمذهب المالكي في الغرب الإسلامي تميّزوا بقوة تضلعهم في العلوم والمعارف، وقدرتهم الفائقة على الاستنباط، فهم فطاحلة في الفقه أغنوا المذهب المالكي عبر الأزمنة، وساعدوا على انتشاره.

4- التشابه الحاصل بين بيئة الحجاز وبيئة بلاد المغرب فالبداوة غالبة على القطرين.

5- المذهب المالكي مذهب واقعي، يعيش مع الناس في شعاب حياتهم، فهو مذهب علمي واقعي يراعي واقع الناس وعاداتهم فهو عملي لا نظري، لذلك تماشى هع فطرة بلاد المغرب البسيطة الواضحة.

3-1 مصطلح الغرب الإسلامي:

ظهر مصطلح الغرب الإسلامي (occident musulman) أولا في الدراسات الغربية الحديثة ثم اعتمده الباحثون المحدثون من المؤرخين وغيرهم، ويعنون به الجناح الغربي من العالم الإسلامي ابتداء من ليبيا إلى المحيط الأندلسي بما في ذلك الضفة الشمالية الغربية من البحر الأبيض المتوسط، وشاع استعمال هذا المصطلح في اللغات الأوروبية الحديثة، و هو تعبير سهل واضح الدلالة، والذي شاع استخدامه منذ عهد قريب، وهو ينصرف إلى مجموعة جغرافية بالغة التناسق فيما بينها وتقع على جانبي غربي البحر المتوسط تمتد سواحله حتى سواحل الأطلسي وتشمل شمال أفريقيا، وهو مصطلح حضاري وليس مصطلحا مكانيا تطور تطورا جغرافيا[1].

4-1 مالكية الغرب الإسلامي:

شاع مصطلح مالكية المغرب والأندلس والقيروان بعد أن صار للمذهب المالكي قدم راسخة في بلاد المغرب كلها أي شمال أفريقيا والأندلس والمغرب الأقصى، ثم انتشر مصطلح فقهاء المالكية بهذه البلاد بعدما أصبح المذهب المالكي هو المذهب المعتمد

1- مصطلح «الغرب الإسلامي» بين الرفض والقبول، فوزية كراراز ، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، مجلة «عصور» مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن مخبر البحث التاريخي - مصادر وتراجم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية - جامعة وهران 1 الجزائر، ص224.

ببلاد الأندلس وشمال أفريقيا والمغرب الأقصى بواسطة تلامذة الإمام مالك الوافدين إليه منها، أبرزهم: علي بن زياد (ت183هـ)، والبهلول بن راشد (ت183هـ)، وعبد الرحمن بن أشرس، وعبد الله بن غانم (ت190هـ) «فكانوا حجر الأساس الراسي في هيكلة الفقه الإسلامي بالمغرب، ونواة الشجرة التي تولدت عنها جنة باسقة، لم يزل الدين والعلم والفكر والآداب تتفيأ ظلالها الوارفة إلى اليوم»[1].

وتبعا لما سبق بيانه عن مصطلح «الغرب الإسلامي» يمكن الجمع بين هذه الألفاظ التي لها دلالات خاصّة فنقول «مالكية الغرب الإسلامي» والمقصود بهم السادة من العلماء والفقهاء والمفسرين و الأدباء الذين يتمذهبون بالمذهب المالكي في الفقه وينتصرون لهم ويجتهدون في النوازل وفق أصول الإمام مالك وأدلته المعروفة، فإطلاق وصف «علماء الغرب الإسلامي» على علماء أفريقية وعلماء الأندلس وعلماء شنقيط وسبتة وتلمسان وغيرهم ممن هم من بلاد المغرب عامة مع الأندلس دون مصر.

فنقول مثلا عن ابن رشد والباجي الحافظ ابن عبد البر القرطبي الأندلسي(ت463هـ)، أنهم من المغاربة في حين هم من قرطبة، وللباجي، وللقاضي أبي المطرف الشعبي بأنه مغربي وهو من مالقَة (وهي مدينة ساحلية بجنوب الأندلس)، ويقال لابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ): إنه مغربي في حين هو تونسي، وهكذا في جُل أعلام الغرب الإسلامي تنسب إلى المغرب والمقصود بها بلاد المغرب من القيروان إلى شنقيط إلى تيهرت إلى الأندلس إلى المغرب الأقصى.

وعلى هذا فإذا اتضح لنا المقصود بمالكية الغرب الإسلامي، صار لزاما دراسة المراد بالنص الشرعي القرآني وهو العنصر الذي يليه، ثم التفسير الفقهي يتبعه إن شاء الله.

2- مفهوم النصّ القرآني

2-1 النص والاصطلاح:

- في اللغة:

مستمد من الفعل نصص، فيقال في اللغة نصّ الشيء أي رفعه و أظهره، ونصّ الحديث ينصُّه نصّا اذا رفعه، ففعل «نصّ» يفيد كل شيءٍ واضح وظاهر وبارز وعال ومنه

1- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، محمد بن ابي زيد القيرواني، ج1 ص: 16.

المنصّة، ونصّ كل شيء منتهاه[1]. والنص مصدر يدل وأصله أقصى الشيء، الدال على غايته، أو الرفع أو الظهور، وجمعه: نصوص[2]، قال ابن فارس في مقاييس اللغة: «النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء... ونصصت الرجل: استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده. وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية»[3].

2-2 النصّ في الاصطلاح:

تطوّر مفهوم «النّص» كثيرا، عما عرف سابقا، وتطورت دلالات مصطلح «النّص» في العصر الحديث، في النقد الأدبي، و لم يعُد تحديده متعلقا بدرجة دلالته لأنه، بل أصبح مفتوحا على عدة دلالات، قابلا لقراءات مختلفة وتأويلات غير منتهية، وتعددت تعريفاته، وأصبحت له نظريات ويعود ذلك للمناهج القرائية المتعددة[4].

ومن التعاريف الحديثة والمفاهيم المعاصرة للفظ «النص» أنه منظومة كلامية أيدلوجمالية، مكتفية بذاتها، ومكتملة في دلالتها، تكتسب وجودها من تميزها واستقلالها، وتكتسب بقاءها من انفتاحها على حركة الوعي، لتكون مع مثيلاتها خطابا»[5].

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم «النص» مرتبط بمصطلح «الخطاب» و «التأويل» ارتباطا وثيقا[6]، وراجع لما يلزمه مصطلح النّص من تعدد دلالي، تطور عبر التاريخ. وللوصول إلى تعريف جامع للفظ «النص» يلزم استقصاء وتتبع حقول اللّسانيات، بسبب الاختلاف في الاتجاهات والمنطلقات الفكرية، من مدرسة إلى أخرى، بل حتى من مفكر إلى آخر.

1- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار صادر، الطبعة 3، 1414ه/1994، ج7 ص 42، 44.

2- معجم متن اللغة، أحمد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1380ه/1960م، ج5/478م.

3- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون طبعة، 1979م، ج5، ص357.

4- مفهوم النص وقراءته في الفكر العربي المعاصر (اطروحة دكتوراه)، محمد باديس، جامعة وهران 1احمد بن بلة، الجزائر، 2016/2017م، ص6.

5- قراءة النص الشرعي وتأويله عند المفسرين، رزاق عبد الأمير الطيار، ص 195.

6- قراءة النص الشرعي وتأويله عند المفسرين، دراسة في هدي نظرية التلقي، رزاق عبد الأمير الطيار، مجلة مركز دراسات الكوفة، (مجلة فصلية محكمة)، العدد 47، 2017م، ص 167 و ما بعدها.

- النصّ الشرعي

نُصوص الوحي هي النص الشرعي، أي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف الذي صدر عن النبي صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير، واستعان به المفسرون في قراءتهم التفسيرية للنص القرآني[1] وعليه فالنصّ هنا بمعنى الدليل أو مصدر الحكم، و هو عين الخطاب الشرعي، و يطلق النص الشرعي و يُقصد به مجموع ألفاظ القرآن الكريم والسنة النبوية، وما تحمله من معاني وأحكام ومقاصد، قطعية كانت أم ظنية، ويعرّف النص بأنّه جزءٌ من القرآن أو السنة، والقرآن الكريم بهذا الاعتبار هو أول مصادر الاستدلال وأهمها وأقواها؛ لأنه كلام رب العالمين، وعليه فالنصُ في المسائل الشرعية يعني الوُضوح والقطع في الحكم[2]، لذلك كان الاتفاق أنه «لا اجتهاد مع النص»، وترد هذه القاعدة بعدة صيغ من مثل» لا اجتهاد في مورد النص «وكذلك» لا مساغ للاجتهاد في مورد النص «ومعناها» لا يجوز الاجتهاد في النصوص الشرعية التي دلّت على مضمونها ومدلولها بصورة قاطعة واضحة لا تحتمل غيره إذ الاجتهاد بذل الوسع في استكشاف المعنى المحتمل أو المخفي التي تضمنته نصوص شرعية ظنية الدلالة، دلّت عليه قواعد الشرع، وأما المفسر أو المحكم فقد دل بنفسه على المراد، فلا يحتاج إلى جهد لإدراك المعنى»[3]، وقد وظّفه علماء الأصول ألفاظ مركبة مع «النص» كقولهم «عبارة النص» و «إشارة النص» و «اقتضاء النص» و «دلالة النص»[4].

- النص القرآني:

وما يهمنا في هذ المقام هو النصّ الشرعي في شقه القرآني لا شق السنة والحديث النبوي الشريف، ولا اصطلاحات أهل الأصول وغيرهم ممن لهم معنى خاص للفظ «النص» يتناسب مع مجالات طرحه وكذلك مع مشاربهم المختلفة، فالمقصود بالنص القرآني هو القرآن الكريم.

1- مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث، حسن الحكيم، المكتبة الحيدرية النجف الأشرف، العراق، الطبعة الثانية، 1420ه/2010م، ص 9.

2- مفهوم النص و قراءته في الفكر العربي المعاصر، محمد باديس، ص4.

3- قاعدة لا اجتهاد في مورد النص (دراسة وتقويما)، عبد الرقيب صالح محسن الشامي، المقال موجود بصيغة.pdfعلى الموقع: https: //fjhj.journals.ekb.eg/article-93473-a3a5e9a42ed-1b06063a89d6af4bc6d95.pdf ص7، تاريخ الدخول: سبتمبر 2021).

4- قراءة النص الشرعي وتأويله عند المفسرين، دراسة في هدي نظرية التلقي، رزاق عبد الأمير الطيار، مجلة مركز دراسات الكوفة، (مجلة فصلية محكمة)، العدد 47، 2017م، ص 168.

و أفضل ما قيل في التعريف بالقرآن الكريم هو ما ذكره السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» حيث قال: «القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على سيدنا محمد صلى الله علي و سلم، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا بالتواتر المتعبد بتلاوته المعجز ولو بسورة منه»[1].

فالنص القرآني هو الكتاب الذي ختم الله به الكتب، وأنزله على نبيّ ختم به الأنبياء، بدين عام ختم به الأديان، وهو دستور الخالق لإصلاح الخلق، و قانون السّماء لهداية الأرض، أنهى إليه مُنزله كل تشريع، وأودعه كل نهضة، وناط به كل سعادة[2].

3- التفسير الفقهي

التفسير الفقهي مُركب من لفظين، هما التفسير والفقه، وعلى هذا يلزم قبلا أن نفصّل في لفظي التفسير والفقه، ثم التفسير الفقهي.

3-1 التفسير لغة واصطلاحا:

- التفسير في اللغة:

هو الكشف والإيضاح، والتبيين وهو مأخوذ من الفسر أي الإبانة والكشف، ومنه قوله تعالى: (وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) (الفرقان 33)، حيث جاء في لسان العرب «الفسْر: البيان فسر الشيء يفسِره بالكسر ويفسُره بالضم فسْرا، وفسّره أبانه، والتفسير: مثله» وقال أيضا: «الفسر كشف المغطى والتفسير كشف المراد عن اللفظ المُشكل»[3]، ومن المهم معرفة أن التفسير هو الكشف عن معاني الألفاظ التي هي من المعقولات.

- التفسير في الاصطلاح:

أما التفسير اصطلاحا فله مدلولات كثيرة أهمها:

ما ذكره الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن» حيث قال:

1- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، 1951م، 1/75.

2- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: 1414ه/1995م، بيروت، لبنان، ص 12.

3- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط بدون تاريخ، مادة فسر ص55.

«هو علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيّه محمد صلى الله عليه و سلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»[1].

وقال الزرقاني في كتابه: «مناهل العرفان» قال: «هو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم، من حيث دلالته على مراد الله تعالى، بقدر الطاقة البشرية»[2].

2-3 الفقه في اللغة والاصطلاح:

- الفقه لغة:

هو العلم بالشيء والفهم له، و قد أُطلق على علم الشريعة والدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر العلوم[3].

- الفقه اصطلاحا فهو «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»[4].

ومن خلال تعريف لفظي «التفسير» و «الفقه» يتضح لنا أن التفسير الفقهي هو عبارة عن تفسير وبيان معاني ألفاظ القرآن وآياته، مما له علاقة وصلة مباشرة أو غير مباشرة بالأحكام الشرعية العملية، وهو المعروف عند أهل العلم بتفسير آيات الأحكام.

3-3 المقصُود بأحكام القرآن:

من المعروف أن الأحكام الشرعية هي خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين، في الجانب الاعتقادي أو السلوكي أو العملي، وهو المقصود في الحقيقة بآيات الأحكام بمفهومها الواسع أي هي الآيات التي تُعنى ببيان الأحكام الشرعية والدلالة عليها، سواء كانت اعتقادية أو أخلاقية أو عملية فرعية (فقهية).

وعلى هذا الأساس فأحكام القرآن في حقيقتها تنقسم بموجب ذلك إلى ثلاثة أقسام:

1- البرهان في علوم القرآن، الزركشي بدر الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، الطبعة 2، 1391ه/1972، 1/13

2- مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، ج1، ص423.

3- لسان العرب 13/522 مادة فقه/مختار الصحاح، الرازي محمد بن أبي بكر، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1986م، ص 213.

4- أصول الفقه الإسلامي، محمد وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، ط1: 1406ه/1986 م، 1/19

- أحكام في العقيدة: وهي التي تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله وملائكته وكتبه ورسله وهو ما يدرس في مباحث العقيدة.

- أحكام في الأخلاق: وهي تتعلق بما يجب على المكلف التحلي به من الأخلاق والفضائل والخصال، ويتخلى عن الرذائل والأخلاق المشينة، وهي الآيات التي تتعلق بالجوانب التربوية في القرآن الكريم.

- أحكام في العمل: وهي التي تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعبادات وعقود وتصرّفات وهي أيضا بدورها تنقسم إلى قسمين:

- أحكام في العبادات: من صلاة وصيام وزكاة وحج ونذر ويمين وغير ذلك من العبادات التي المقصود منها تنظيم الصلة بين العبد وربه.

- أحكام في المعاملات وهي المتمثلة في العقود والتصرفات والجنايات والعقوبات وغيرها مما يقصد بها تنظيم علاقة الناس بعضهم ببعض.

و هذا النوع الأخير «الأحكام العمليّة» بقسميه العبادات والمعاملات هو المعبّر عنه بفقه القرآن وهو الذي اهتم به المفسرون ضمن ما عرف بالتفسير الفقهي، وقصروا إطلاق آيات الأحكام عليه فقط دون غيره من الأنواع الأخرى[1]، فشاع واشتهر التفسير الفقهي بتفسير بآيات الأحكام.

واختلف أهل العلم في عدد آيات الأحكام العملية في القرآن الكريم، فقيل عددها خمس مائة[2]، و قيل إن عددها لا يتجاوز المائتين[3]، في حين ذهب جمع من أهل العلم إلى رفض تحديد عددها معتبرين أنه قلّ أن لا يوجد في القرآن الكريم آية لا يستنبط منها شيء من

1- القواعد الأصولية المتعلقة بتفسير النصوص عند القاضي أبي بكر بن العربي من خلال كتابه «أحكام القرآن»، حفاف نبيل، (دكتوراه)، إشراف: زقور أحسن، جامعة وهران 1-- أحمد بن بلة، 2012/2016م، ص 67، 68.

2- و إلى هذا ذهب الغزالي في كتابه المستصفى حيث قال في ثنايا حديثه عن شروط المجتهد «أنه لا يشترط معرفة جميع الكتاب بل ما تتعلق به الأحكام منه وهو مقدار خمسمائة آية»، انظر: المستصفى من علم الأصول، الغزالي أبو حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 2، بدون تاريخ، : 2/350، وإلى هذا ذهب أيضا ابن العربي والماوردي.

3- وهو قول صديق بن حسن القنوجي انظر: نيل المرام في تفسير آيات الأحكام، المطبعة الرحمانية بمصر، ط 1347/1929م، ص 1، وإلى هذا ذهب أيضا أحمد أمين في فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10، ص 228.

الأحكام[1]، حيث قال الشوكاني «ودعوى الانحصار في هذا المقدار، إنما هي باعتبار الظاهر للقطع، بأن في الكتاب العزيز من الآيات التي تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف ذلك، بل من له فهم صحيح، وتدبر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصص و الأمثال»[2].

3-4 مفهوم التفسير الفقهي:

التفسير الفقهي كما ذكرنا سابقا مُركب من التفسير وهو علم يُفهم به كتاب الله ومعانيه واستخراج أحكامه، والفقه الذي يعنى بالأحكام الشرعية العملية، فمُرَكَّب لفظي التفسير والفقه هو تفسير له صلة بالأحكام الشرعية العملية في القرآن الكريم، وهو ما يسمَّى تارة آيات الأحكام، وتارة فقه الكتاب، و قد عرّف التفسير الفقهي العديد من أهل الاختصاص من مثل نور الدين عطر فقال بأنه التفسير الذي يُعنى فيه بدراسة آيات الأحكام وبيان كيفية استنباط الأحكام منها، و هذا التفسير بهذه الصفة، يتميز بمزيد من دقة الفهم، وعمق الاستنباط، ويسمح بإعمال الذهن في المناقشة والموازنة بين الآراء اكثر من غيرهم مما يجعل له اهمية كبرى، ويلزم العناية به أكثر»[3].

ف«التفسير الفقهي» أو «تفسير آيات الأحكام» في آخر خلاصة له هو العلم الذي يهتم بتتبع آيات الأحكام في القرآن الكريم فيتنبط أحكامها ومختلف مسائلها ومعانيها، ويُمكن تعريفه بأنه تفسير الآيات التي لها صلة بالأحكام الشرعية العملية في القرآن الكريم. وهذه الأحكام الشرعية العملية هي التي تتعلق بالعبادات والمعاملات بما في ذلك العقود والتصرفات وما تنتظم به علاقات الناس بعضهم ببعض.

3-5 نشأة التفسير الفقهي وتطوّره:

يعود نشأة التفسير الفقهي إلى ظهور الفقه نفسه، الذي كان متزامنا مع نزول القرآن الكريم زمن بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم أول من فسّر آيات الأحكام الموجودة في القرآن الكريم من خلال سننه القولية

1- و هو قول ابن دقيق العيد حكاه عنه الزركشي بدر الدين محمد في كتابه: البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة1 1421ه 2000م، 4/490.

2- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني محمد علي، دار المعرفة، بيروت، ط بدون تاريخ.ص 120

3- علوم القرآن الكريم، نور الدين عطر، دار الخير دمشق، الطبعة الأولى 1414ه، ص 103.

والفعلية والتقريرية، مصداقا لقوله تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهمْ} [النحل: 44]، ويُبين الأحكام الواردة في كل آية تنزل عليه من الله عز وجل مما يحتاجه الناس لإقامة عباداتهم ومعاملاتهم ثم اجتهد الصحابة رضوان الله عليهم في استنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم للقضايا المستجدة في عصرهم، ثم بعد وفاته صلى الله عليه و سلم، قام الصحابة يجتهدون في معرفة حكم الله في كل نازلة فقهية بالاستناد إلى القران الكريم والسنة النبوية، وإن لم يجدوا اجتهدوا وأعملوا رأيهم وفق القواعد الكلية للكتاب والسنة[1].

ثم بعد عصر الصحابة والتابعين، ظهر الأئمة المجتهدون الذين اجتهدوا في استخراج الأحكام على ضوء الكتاب والسنة والأدلة التبعية المستنبطة منهما ففسّرُوا آيات الأحكام ضمن مؤلفات الفقه والحديث، ولم يكن قد انفصل ودوّن واقتصر الأمر على بعض المأثورات المتفرقة عن فقهاء الصحابة والتابعين ومن بعدهم رواها عنهم اصحاب كتب الحديث المختلفة.

وما إن جاء عصر التدوين حتى ازداد هذا النوع من التفسير مع تقدم الأزمنة والاتساع الذي عرفته الرقعة الإسلامية، حيث زادت الحاجة إلى التفسير الفقهي للقضايا والنوازل؛ لأن القرآن الكريم أول ما يرجع إليه المجتهد في التشريع، فانفصل التفسير تدريجيا عن الحديث وصار علما قائما بذاته، وازداد الاهتمام أكثر بآيات الأحكام وهو ما عرف بعد ذلك بـ«التفسير الفقهي» فكان التفسير لكل آية من القرآن الكريم و بترتيب المُصحف، ويُعتبر كتاب «أحكام القرآن» لأبي النصر محمد بن السائب الكلبي الشيعي (ت 146ه)، أول من أفرد لآيات الأحكام تصنيفا خاصا بها، و من أهل السنة مقاتل بن سليمان (ت 150ه) هو السباق إلى التأليف في التفسير استقلالا[2].

وظهرت مُصنفات التفسير الفقهي في كل المذاهب، ينزع فيها مصنفوها إلى الترجيح إلى مذاهبهم الفقهية والانتصار لها، ولم يكن قد فشي التعصب المقيت بين الأئمة المجتهدين في البداية، ولكن بعد أن صار لكل إمام مُجتهد مذهب وأتباع فشى التعصب المذهبي المقيت وعدم التسامح بين مُفسري المذاهب المختلفة، ممّا جعل التفسير الفقهي ينحوا

1- التفسير و المفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط2 1396ه 1976 م، 2/432، التفسير الفقهي نشأته وتطوره، مصطفى أكرور، دار المعرفة الجزائر، ط بدون تاريخ، ص 73 و ما بعدها.

2- انظر البحر المحيط للزركشي 4/490

منحى خطيرا إلى كثير من الفتن والمعارك الفكرية الطاحنة بين أتباع المذاهب المختلفة.

و اختلف الاتجاه الفقهي تبعا لاختلاف المذاهب الفقهية والعقديّة مُنذ عصر التدوين، فنجد مثلا في المذهب الفقهي الحنفي الذي يطلق على أتباع أبي حنيفة النعمان بن ثابت (80 153ه) ومن أشهر كتبهم في التفسير الفقهي نجد كتاب «أحكام القرآن»، للجصّاص (ت: 370ه)، و كتاب «التفسيرات الأحمدية» لأحمد بن أبي سعيد بن عبد الله (ت: 1130ه)، وكذلك المذهب الفقهي الشيعي الشيعة يفسرون آيات الأحكام العملية في إطار المذهب الشيعي العقدي ويتندون إلى الروايات الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام، ومن مصادر التفسير الفقهي لديهم نجد: كتاب «أحكام القرآن» الراوندي (ت: 573ه)، و«زبدة البيان في أحكام القرآن» المقدّس الأردبيلي (ت: 993ه)، وكتاب «كنز العرفان في فقه القرآن»، السيوري المشهور بالفاضل المقداد (ت: 826ه)، وتفسير مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام جواد الكاظمي (توفي في القرن الحادي عشر الهجري، و«تفسير آيات الأحكام» للسيّد محمّد حسين الطبطبائي اليزدي (ت: 1386ه)، وهكذا في كل المذاهب الفقهية المعروفة سواء كانت مذاهب سنية أو غير ذلك.

ثانيا: التفسير الفقهي عند مالكية الغرب الإسلامي نشأته وأهم أعلامه:

1- المالكية والتفسير الفقهي:

كانت مُساهمة المالكيّة عُموما ومالكية الغرب خُصوصا، مساهمة كبيرة من حيث التأليف في كتب التفسير ارتقت وطوّرت من التفسير الفقهي في ميدان العلوم الإسلامية، وقد ظهر لمالكية الغرب الإسلامي في هذا المجال عدد لا يُستهان به من المفسرين العمالقة، بل البعض يُرجع لهم الفضل في تأسيس معالم التفسير الفقهي، والناظر إلى مؤلفات التفسير الفقهي المالكي يتضح له ذلك النّفس الطويل يمتد إلى عشرات المسائل في آية واحدة كما فعل الإمام القرطبي في تفسيره لآية الدين الواقعة في سورة البقرة ب(282)، حيث قال: «فِيهِ اثْنَتَانِ وَخَمْسُونَ مَسْأَلَةً: الْأُولَى- قَوْلُهُ تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ...»[1]، وهكذا فصّل في كل مسألة بشكل مستفيض مما يبيّن ما للمالكية في التفسير الفقهي من باع.

1- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، 1384ه - 1964 م، ج3 ص 377.

2- أهم أعلام مالكية الغرب الإسلامي في التفسير الفقهي:

إنّ التفسير الفقهي هو تفسير خاص بآيات الأحكام الفقهية من كتاب الله، وهو عميق التناول دقيق الغُوص على معانيها ودلالاتها، يُوظّف عدة علوم تخدمه وتُبيّنه كعلم أصول الفقه وعلم التفسير وعلوم العربية من نحو وبلاغة وغير ذلك، ظهر هذا التوظيف في مؤلفات مالكية الغرب الإسلامي الفقهية، ومن أشهر هذه التفاسير التي لاقت قبولًا ورواجًا بين أهل التفسير عموما والتفسير الفقهي خُصوصا، نذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر:

2-1 من تفاسير أهل القيروان والمغرب الفقهية عامة نجد:

- ما جمعه محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى: (437ه) ما قاله الإمام مالك في التفسير في كتاب خاص سماه «المأثور عن مالك في أحكام القرآن و تفسيره» ويقع في عشرة أجزاء، والكتاب مفقود[1].

- كتاب «أحكام القرآن» لمحمد بن سحنون بن سعيد، أبو عبد الله المالكي التنوخي (202 256ه)[2].

- أحكام القرآن لأبي الأسود حبيب القطان (306ه).

- كتاب «أحكام القرآن لأبي عبد الله التنوخي» (ت 255ه)[3].

- «أحكام القرآن» لمحمد بن سحنون بن سعيد، أبو عبد الله المالكي التنوخي (202 256ه)[4].

- أحكام القرآن للفارسي، أحمد بن أحمد بن زياد، أبو جعفر المالكي القيرواني (234 318ه). في عشرة أجزاء.

- أحكام القرآن للسفاقسي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم، أبو إسحاق

1- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 711.

2- التفسير الفقهي في القيروان حتى القرن الخامس الهجري، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ص 13.

3- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان؛ عبدالرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ، المطبعة العربية التونسية 1320، 2/79.

4- التفسير الفقهي في القيروان حتى القرن الخامس الهجري، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى: 1417ه/1997م، الرياض، السعودية.، ص 6

برهان الدين القيسي المالكي صاحب المجيد في إعراب القرآن المجيد (في حدود 697 ـ 742 ه)

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي(1325 1393 ه).

- تفسير «التيسير والتسهيل لمعرفة أحكام التنزيل» لمحمد يحيى بن سليمة اليونسي.

2-2 ومن التفاسير الفقهية لأهل الأندلس:

أول كتاب للأندلسيين ظهر في تفسير آيات الأحكام كان في أوائل القرن الرابع الهجري[1] وهو كتاب «أحكام القرآن» لأبي الأسود موسى بن عبد الرحمن بن حبيب المالكي المعروف بالقطان (ت 309ه)[2]، و يليه كتاب «أحكام القرآن» لابن أصبغ، قاسم بن أصبغ بن محمد، (أبو) محمد المالكي القرطبي (247 ـ 340ه)[3].

ثم توالت التآليف في هذا الشأن نذكر أهمها[4]:

- منتخب الأحكام لابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله بن عيسى، أبو عبد الله المالكي المري (324 ـ 399ه)[5].

- قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني القرطبي (ت 340ه).

- أبو الحكم منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن البلوطي القرطبي (ت 355ه).

- «أحكام القرآن» لابن آمنة، عبد الله بن مطرف بن محمد، أبو محمد المالكي القرطبي (340ه).

1- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 716.
2- انظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف 1/81.
3- انظر: نفح الطيب للمقري 3/169.
4- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 711.
5- منتخب الأحكام، لابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله بن عيسى، تحقيق: عبد الله بن عطية الرواد الغامدي، المكتبة المكية، مؤسسة الريان، موجود بصيغة pdf-على الموقع: https: //www.noor-book.com

- «أحكام القرآن3 للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي الإشبيلي المالكي المشهور بابن العربي (468 - 543)[1].

- «أحكام القرآن» لابن الفَرَس، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم، أبو عبد الله المالكي الغرناطي (524ـ 599ه/597هـ).

- الجامع لأحكام القرآن للإمام المفسر أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي القرطبي «671هـ»، هذا الكتاب من أجمع ما صنف في تفسير آيات الأحكام.

- تفسير القرآن للغافقي، عبد الكبير بن محمد بن عيسى، أبو محمد الأندلسي (536ـ 617هـ).

- «التبيان في أحكام القرآن» لابن أبي الأحوص، الحسين بن عبد العزيز بن محمد أبو علي المالقي الأندلسي المالكي، من شيوخ أبي حيان (603/700 هـ).

ثالثا: مظاهر خدمة مالكية الغرب الإسلامي للنص القرآني من خلال التفسير الفقهي.

1- كثرة مؤلفات مالكية الغرب الإسلامي في ميدان التفسير الفقهي وتنوّعها ومنهجها الخاص في ذلك

إنّ الناظر في كتب أحكام القرآن يُدهشه المؤلفات الكبيرة لمالكية الغرب الإسلامي في التصنيف في التفسير الفقهي، فمدرسة أهل الغرب الإسلامي الحظ الوافر من التأليف، تليها المدرسة العراقية، ثم المصرية في فيما يخص التفسير الفقهي، وتدلُّ هذه الكثرة والتنوع على مدى اهتمام مالكية الغرب الإسلامي بالنصّ القرآني، ببيان مفرداته وتراكيبه وشرحها واستنباط أحكامه وحكمه، والتحقيق في سبب النزول وتحقيق مناسبة، ودفع لبس أو إشكال وتعظيم النصّ القرآني وجعله محور التحاكم في كل القضايا العملية الراهنة والنوازل المستجدة، وهذا دليل بيّن على حرصهم الشديد على التأصيل الشرعي للأحكام التكليفية من النص القرآني، وهي دليل واضح على اهتمامهم الكبير بالنص القرآني كونه المصدر الأول لتلك الأحكام.

فمُؤلفاتهم تحكي حصيلة قرون من فقه آيات الأحكام والاجتهاد فيها فهما وتنزيلا

1- سير أعلام النبلاء، حسين الذهبي، 3/3531/الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 711

ودعوة وتأليفا، تظهر فيها الخصوصية والمرونة والسعة التي ميّزت مدرسة مالكية الغرب الإسلامي في التفسير الفقهي، كما تبيّن مكانة علماء هذه المدرسة العلمية والأدبية بما صنفوا واستنبطوا وأصّلوا لآيات الأحكام.

ويتأكّد هذا الاهتمام أيضا للنص القرآني من طرف مالكية الغرب الإسلامي في أنه اهتمام مُبكر جدا ومُتقدّم في عمر المذهب، بالرغم من أن الغرب الإسلامي كان متأخرا في إسلامه مُقارنة بمصر والعراق والشام، وهذه العناية بالقران الكريم والاهتمام به فهما واستنباطا والسير في رحابه فهما وتدبُّرا واجتهادا هي خدمة جليلة للنص القرآني.

2-1 منهج مالكية الغرب الإسلامي في التأليف في التفسير الفقهي:

لمالكية الغرب الإسلامي في ميدان التفسير الفقهي منهجهم الخاص بهم، والذي يميزهم عن غيرهم من علماء هذا العلم الشريف، وإن كانوا يشتركون مع غيرهم في هذا الفن، ويمكن أن نُجمل منهج المالكية في تفسير آيات الأحكام في ما يلي:

- التفسير الفقهي لدى مالكية الغرب الإسلامي كان على ثلاثة أنماط:

أ- التبويب فقهيا:

فكان التفسير الفقهي على طريقة التبويب الفقهي حيث يقوم بترتيب سور القرآن الكريم مُبوبة كتبويب الفقه، وكل باب له عنوان تحته جملة من المسائل الفقهية مجمعة من آيات القرآن الكريم فأفردوا لآيات الأحكام تفسيرا خاصا بها من غير أن يتعرّضوا إلى تفسير القرآن الكريم من أوله إلى آخره بل اكتفى هؤلاء المفسّرون بتفسير آيات الأحكام، وأغلب مؤلفات آيات الأحكام قسّمها مالكية الغرب الإسلامي على أساس التقسيم الفقهي المشهور، إلى أبواب كباب العبادات من الصلاة و صوم وحج، وباب الأحكام القضائية كالقصاص وغيره، وباب العقود النكاح وغير ذلك، وباب الإيقاعات (الطلاق وغيره) وهناك من أضاف باب الولاية والجهاد، وباب الإرث والوصية.

ب- تفسير آيات الأحكام ضمن التفسير الشامل للنص القرآني:

أي أن التفسير الفقهي مندرج ضمن تفسير القرآن الكريم كاملا، والعلماء الذين انتهجوا هذا النمط من التفسير الفقهي عمدوا إلى آيات الأحكام الموجودة في ثنايا آي القرآن الكريم فبيّنوا دلالاتها وما تتضمنه من فقه وتشريع، بالاعتماد على قواعد وأصول

المذهب المالكي، فيقوم الفقيه المفسّرُ بجمع كل ما يتعلق بالمسألة الفقهية الواحدة من الآيات التي يعتقد أن لها صلة بالمسألة الفقهية، مع ترتيب تلك الآيات وفق أهميتها وتأثيرها في الحكم. وأثناء ذلك يقوم بترتيب مُختلف القضايا المستنبطة من فقه الآيات في مسائل مُرتبة، بذكر أسباب النزول أولا، ثم مسائل التفسير المختلفة، ثم تبيين المسائل الفقهية المتلفة بالترتيب وكل ما وصل إليه المالكية من استنباطات، ثم ما يراه المفسّر بحسب اجتهاده[1].

ت- استخراج آيات الأحكام من كل سورة من النص القرآني:

وفق ترتيب المصحف ثم التفصيل فيها تفسيرا واستنباطا لأحكامها وتنزيلا على الواقع، باستخدام علوم القرآن المعروفة وعلوم العربية، كما هو الشأن في تفسير «أحكام القرآن» لابي بكر محمد المعافري الأندلسي (ت543ه)[2]، وقد توسع حتى فسّر 800 آية من كتاب الله تخيّرها من سور القرآن الكريم.

- اختلفت مناهج المؤلفين المالكيين من أهل الغرب الإسلامي بين البسط والإيجاز في فن التفسير الفقهي، بحيث منهم من اقتصر على قول واحد في التفسير والاستنباط، ومنهم من توسع في ذكر أقوال أئمة المذهب و الاهتمام باختلاف الآراء و الاجتهادات، وفي التجرّد و الانحياز، بحيث منهم من تجرد في الاستدلال والتدليل و بحث عن الراجح من الأقوال، دون الالتفات إلى بقية المذاهب، ومنهم من ظل حبيس أقوال أئمة مذهبه، فلم يتكلم في مسائل العلم إلا من خلالها.

2- خدمة النص القرآني بخدمة القراءات عُموما وقراءة نافع خُصوصا:

و قد خدم أهل التفسير الفقهي من عُلماء الغرب الإسلامي النص القرآني من خلال تثبيت قراءة نافع[3] في هذه البلاد وترسيخها جيلا بعد جيل يعلمون بها الصبيان صغارا تحفيظا لكتاب الله، وتدريبا لهم على أحكام ورش عن نافع حتى الإتقان ثم الإجازة فيها،

1- كما هو صنيع الإمام القرطبي في كتابه «الجامع لأحكام القرآن»

2- انظر تفسيره: أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن العربي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد القادر عطا.

3- هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم المدني، ولد سنة 70ه بالمدينة وبها نشأ، وأصله من أصفهان.يكنى: أبا الحسن وأبا عبد الله وأبا نعيم وأبا عبد الرحمن، وأشهر كنية له هي: أبو رويم، وهي تصغير ريم، وهو الغزال، انظر ترجمته كاملة في: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم، ابن السَّلار أمين الدين، تحقيق: أحمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت-ط: 1423-01ه/2003م-ص: 70.

والتأليف فيها و في كل ما يتعلّق بها، فارتبط فقه مالك بمقرأة نافع عند أهل الغرب الإسلامي من الفقهاء.

ويعود هذا الاهتمام من أهل الغرب الإسلامي للإمام مالك نفسه الذي رحمه الله كان يكره القراءة بالنبر أي بتحقيق الهمز، وقد شهد الإمام مالك بن أنس لإمامين من أئمة القراء بالمدينة المنورة في عهده بالقراءات وزكاهما وهما الإمام نافع والإمام أبو جعفر، وقد قال مالك عن قراءة نافع: «قراءة أهل المدينة سُنّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم[1] وقال أيضا: نافع إمام الناس في القراءة[2]، وحينما سئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: «سلوا نافعا فكل علم يسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة»[3].

فقد أثّر الاتجاه الفقهي المالكي لأهل الغرب الإسلامي حتى في جانب القراءات لأهل هذه البلاد، فحين كان المذهب الحنفي هو الشائع كانت القراءة الشائعة هي قراءة حمزة وهي القراءة المشتهرة بالكوفة[4]، ولم يكُن يقرأ بقراءة نافع إلا بعض الخواص، لكن عندما ساد المذهب المالكي لأهل الغرب الإسلامي انتشرت قراءة نافع التي قال عنها الإمام مالك أنّ قراءة أهل المدينة سُنّة، قيل له قراءة نافع، قال: نعم[5].

ويُعدُّ الغازي بن قيس القرطبي (ت 199ه) أول من أدخل قراءة نافع لبلاد الغرب الإسلامي حين رحل إلى المدينة ولقي الإمام مالك بن أنس ومقرأة الإمام نافع، وانتشرت بعد ذلك في ربوع الغرب الإسلامي كلّه. ورغم أن هذه الرواية صعبة الأداء فقد أتقنها أهل الغرب الإسلامي وحافظوا عليها جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا، وتذكر المصادر التاريخية أن أهل الغرب الإسلامي قبل أن يستقرّ بهم الأمر على قراءة نافع برواية ورش عرفوا قراءات قرآنية متعددة، حيث تأثروا بداية بقراءة ابن عامر الشامي، التي كان يقرأ بها أهل الشام ثم

1- أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، محمود خليل الحصري، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386ه، ص12.

2- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، مكتبة ابن تيمية-د.ت-ج: 02، ص: 331.

3- لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني المصري، تحقيق وتعليق عامر السيد، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام، 1392ه، ج1/94.

4- التفسير الفقهي في القيروان حتى القرن الخامس الهجري، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى: 1417ه/1997م، الرياض، السعودية، ص43.

5- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن الجزري، الطبعة الثانية: 1400ه، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص 331، 332.

إلى قراءة حمزة ثم تحوّلوا أخيرا إلى قراءة نافع.

فأضحت قراءة نافع إحدى أهم القراءات التي تواتر بها النقل في بلاد الغرب الإسلامي جيلا بعد جيل، إذ كان لها عند أهل الغرب الإسلامي مكانة وشأنا عظيما لم تستطع على مزاحمته فيه أي قراءة رغم الانفتاح على بقية القراءات قبلا كقراءة حمزة و قراءة، فاضحت مقرأة نافع شعارا للمدرسة القرآنية للغرب الإسلامي، وكان اختيار أهل الغرب الإسلامي مقرأة الإمام نافع في تلاوة كتاب الله تعالى كاختيارهم لمذهب الإمام مالك الفقهي، وكأن أهل الغرب الإسلامي بها الفعل قد جمعوا بين أتباع عالم المدينة المنورة وفقيهها، ومقرئها الإمام نافع، مقرئ المسجد النبوي.

وضروري على المفسرّ أن يعرف بل ويُتقن وجوه قراءات القرآن الكريم والفروق والاختلاف الحاصل بينها، لأنّه بها يُرجِّح بعض الوجوه المحتملة على بعض؛ لأن بسبب اختلاف القراءات أحيانا يختلف المعنى المراد من الكلمات والآيات القرآنية خاصة حين يتعلق بمسائل الأحكام.

3- التفسير الفقهي لمالكية الغرب الإسلامي يُأسهم في نشأة وتطوير علم الخلاف (الفقه المقارن):

التفسير الفقهي لأهل الغرب الإسلامي من المالكية فتح الباب لعلم آخر وفن تابع له أو على الأقل أسهم فيه مساهمة معتبرة، ألا وهو «الفقه المقارن»، وهذا ظاهر عند الأعلام المنصفين غير المتعصبين التعصب المقيت للمذهب المالكي[1].

والفقه المُقارن وهو ما يُطلق عليه في القديم مُصطَلح علم الخلاف، أو علم الخلاف أو فقه الخلاف وقد سُمي بعلم الخلاف[2]، من باب تسمية الشيء بأبرز ما فيه، وأبرز ما في هذا العلم الاختلاف الذي يُعنى: «بتقرير آراء المذاهب الفقهية الإسلامية في مسألة معيَّنة، بعد تحرير محلِّ النزاع فيها، مقرونة بأدلتها، ووجوه الاستدلال بها، وما يَنهض عليه الاستدلال من مناهج أصولية، وخطط تشريعية، وبيان منشأ الخلاف فيها، ثم مناقشة هذه الأدلة أصوليًّا، والموازَنة بينها، وترجيح ما هو أقوى دليلًا، أو أسلم مَنهجًا، أو الإتيان برأي جَديد،

1- الاتجاه الفقهي في التفسير عبد الرزاق هرماس تارودانت، مجلة الاحياء، بدون دار نشر، بدون طبعة، ص18.

2- اختلاف الفقهاء، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، لبنان ن بيروت، سنة النشر: 1420 - 1999، ص 8

مُدعَّم بالدليل الأرجَح في نظر الباحث المجتهد»[1].

وتتجلّى خدمة النص القرآني من خلال فقه الخلاف الذي أسهم في نشأته وتطوّيره مالكية الغرب الإسلامي في تفسيرهم لآيات الأحكام، حيث يُبيِّن الفقه المقارن قيمة الفقه الإسلامي، ومدى ارتباطه بالمصادر المتولَّد عنها، والتي من أهمها القرآن الكريم؛ أي النص القرآني.

ويبحث الفقه المقارن في مسألة فقهية محدّدة اختلف أهل الفقه في حُكمها طبقا تبعا لاختلافهم في فهم الدليل الذي يحتمل عدة أوجه ومناقشته، والمسائل المختلف فيها هي مسائل فرعية قد تعددت وجوه فهمها وتفسيرها بين المذاهب الفقهية المختلفة، ولم يقتصر مُفسّروا آيات الأحكام من مالكية الغرب الإسلامي على تقرير المذهب المالكي فحسب، بل كثيرا ما كانوا يعرضون لآراء المذاهب الأخرى بل ويتوسعون في ذلك ويقارنون بين الأقوال والمذاهب، ثم يعمدون إلى الترجيح بينها مما جعل تفاسيرهم الفقهية أقرب ما تكون إلى موسوعات فقهية[2].

ولا يبحث علم الخلاف في القضايا اليقينية كأصول الشريعة والمعلوم من الدين بالضرورة ومسائل الاعتقاد، بل يُسلّط الضوء على المسائل المختلَف فيها بمنهجيَّة أصوليَّة محدَّدة، ولا يَبحث في المسائل المتَّفق عليها، وإنما يبحث في المسائل الظنيّة المختلَف فيها بين الأئمة المجتهدين، والبحث في هذا العلم له منهجية خاصّة، حيث توضّح المسألة أولا، ثم يحرّر محل النزاع والخلاف، ثم يكون الوقوف على منشأ الخلاف، ثم ذكر آراء العلماء والأدلة التي يستندون عليها، ثم أخيرا الترجيح.

فاختلاف أتباع المذاهب في مسألة فقهية مُعيّنة، واختلاف أتباع المذهب المالكي نفسه في بعض الأحيان في نفس المسألة دفع مفسري المالكية إلى عرض الآراء وتمحيصها محاولين الوصول إلى الرأي الصحيح في تلك المسألة، مدعمين ذلك بالأدلة الثرية، فأدى هذا إلى ظهور مؤلفات في التفسير الفقهي أكبر حجما من جنس الموسوعات من كتب الفقه نفسها.

1- بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، محمد فتحي الدريني، الطبعة الجديدة، مؤسسة الرسالة، ج1 ص18

2- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، ج2، ص 715.

4- تنمية الملكة الفقهية في الاستنباط من النص القرآني ودفع عجلة الاجتهاد للفصل في النوازل الفقهية المستجدة

يُعتبر النص القرآني هو المعين الغني الذي لا ينضب في الدفع لعلمية الاجتهاد لمسايرة المستجدات والنوازل الجديدة، من خلال استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن طريق آيات القرآن الكريم، وظهر هذا جليّا خاصة من علماء القرنين الرابع والخامس الهجريين، فقد برع مالكية الغرب الإسلامي في مجال الأجوبة والنوازل مما ولَّد تراثًا فقهيًا زاخرًا يحمل بين طياته مختلف الفوائد العلمية المتعلقة بأصول الأحكام، وطريقة التنزيل، التي جاءت نتاج عقول متنورة وشغوفة بالتحصيل، ومعتمدة على أصول وضوابط منهجية، وقائمة في إجاباتها على أمهات المذهب المالكي.

ومع ذلك فقد سار بعض مالكية الغرب الإسلامي عكس الأهداف والمقاصد السامية التي وُجد من أجلها التفسير الفقهي، حيث طفحت بعض المؤلفات بالتعصب ضد بقية المذاهب الفقهية الأخرى، فمالكية الغرب الإسلامي فيما يخص التفسير الفقهي يتفقون من حيث المنهج ويختلفون من حيث المقصد، أما من ناحية المنهج فإنهم كانت كل تفاسيرهم الفقهية قائمة على ومبنية على قواعد وأصول مذهب مالك بن أنس، أما من ناحية القصد فيختلفون في درجة التعصُّب للمذهب المالكي والانتصار له، فمحاولة الانتصار للمذهب في بعض المسائل والقضايا الفقهية نتج عنه تعصّب مبالغ فيه في الرأي، ظهر أكثر منذ بداية القرن الرابع الهجري، وقد أدى هذا إلى خروج المفسر عن الاطار الفقهي إلى إطار التجريح والطعن في المذاهب الأخرى، وأدّى هذا أيضا إلى محاولة المفسر إقصاء الآراء المختلفة من مُجتهدي المذهب التي في كثير من الأحيان لها قيمة علمية كبيرة، وغلبت عليهم النزعة التقليديَّة لأئمتهم، فجعل كل واحد منهم وجهته أن تتَّفق الآية ومذهب إمامه، فحمله هذا على التكلُّف في بعض الآيات مما أثر كثيرا على حركة الاجتهاد وتوقفها ردحا من الزمن، في حين بقي بعض مالكية الغرب الإسلامي ملتزمين بالإنصاف والعدل وعدم التعصب الاعمى المُقصي لبقية المذاهب والمجتهدين كصنيع الإمام القرطبي في تفسيره لآيات الأحكام فمثلا في تفسيره لسورة الحج قال معقبا على مسألة العلقة والمضغة إذا طرحتهما المرأة خارج الرحم قال: «وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابِهِ، وَبه قَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه»[1].

1- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ج12 ص 8.

5- التفسير الفقهي يُسخّر العلوم الكثيرة ويوظّفُها لخدمة النص القرآني:

من المعروف أن المفسّر للنص القرآني لا يطرق هذا الباب حتى يكون ملّما بكثير من العلوم وله نصيب وافر منها، حتى يتمكّن من الولوج إلى أحكام وحكم القرآن الكريم، وينقل معناه على علم ودراية وهذا يعتبر وحده خدمة للنص القرآني، وكذلك خدموا النص القرآني خلال تدريس العلوم التي تُعين على فهمه، وهي علوم الآلة[1]، ومن هذه العلوم التي كانت خادمة للنصّ القرآني في مسيرة الفقيه المُفسّر هي:

5-1 علوم الشريعة

إن من شروط المفسّر لكتاب الله تعالى أن يكون دارسا متمرّسا لعلوم الشريعة، حتى يستنبط الأحكام الشرعية العملية من النص القرآني، ومن أهم علوم الشريعة التي يجب عليه معرفتها معرفة كافية كعلم العقيدة وهو العلم المعروف بعلم أصول الدين وبه يمكن للمفسر من أن يعرف أهم القضايا العقدية الكبرى وما تتفرع عنه من مسائل كلامية، سواء في الإلهيات أو النبوات أو المعاد، وعلوم الأحاديث وهو العلم الذي يُعرف به أحوال الراوي والمروي من حيث القبول أو الرد، و به يكون إدراك الحديث؛ أي فهم الحديث والإلمام بكل تفاصيله، وعلم أصول الفقه وهو «معرفة الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية»، وعلم أصول الفقه يكون بمعرفة دلائل الفقه إجمالا، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد[2]، فيبحث في الأدلة إجمالا، والقواعد والشروط التي على المفسر الفقيه أن يسلكها في استخراج الأحكام من أدلتها، وبه يُعرف مناهج العلماء في الاجتهاد وأسباب الاختلاف، وتُكسب ملكة الاجتهاد، وبه يتمكن الفقيه المفسّر من استنباط الأحكام الفقهية من النص القرآني، وعلم أسباب النزول: لأن الكثير من آيات النص القرآني لها سبب للنزول، يدل على المقصود منها[3]، ومنها كان علم أسباب النزول أو شأن النزول، هو العلم الذي يهتم بمعرفة أسباب نزول آيات النص القرآني والقضايا والحوادث المتعلقة به، ومكان ووقت نزولها بهدف فهمها فهما صحيحا و معرفة تفسيرها

1- التفسير والمفسرون المؤلف: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي.

2- الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي علي عبد الكافي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية 1401/1981م، ج1، ص19.

3- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1411ه/1991م.

وأحكامها، وهو العلم خاص بمباحث علوم النص القرآني[1]، وفي هذا يقول الطاهر بن عاشور مبيّنا أهمية علم أسباب النزول بالنسبة للمفسّر فضلا للفقيه المفسّر قال: «إن من أسباب النزول ما ليس المفسر بغنى عن علمه لأن فيها بيان مجمل أو إيضاح خفي وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيرا. ومنها ما يدل المفسر على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية أو نحو ذلك»[2]، وعلم الناسخ والمنسوخ الذي عرّفه الزرقاني بقوله: «رفع حكم شرعي بدليل شرعي..ومعنى رفع الحكم الشرعي قطع تعلقه بأفعال المكلفين، لا رفعه هو فإنه أمر واقع، والواقع لا يرتفع...والدليل الشرعي هو وحي الله مطلقا»[3].

2-5 علوم اللغة العربية:

الذي يُعرف به ويتبيّن من خلاله مفردات القرآن الكريم ومعانيه المراد بها، فالقرآن أُنزل بلسان عربي مبين، وتخصصات علوم العربية كثيرة: كعلم النحو وعلم الصّرف والاشتقاق، وعلوم البلاغة وعلم المعاني وعلم البيان والبديع، وكلها علوم وظفها مالكية الغرب الإسلامي في خدمة النص القرآني أثناء تفسير آيات الأحكام.

6- تقريب الفقه للناس وتوضيحه:

مالكية الغرب الإسلامي يخدمون النص الشرعي القرآني من خلال بيان وشرح الأحكام التكليفية للمسلم، التي أشار القرآن الكريم في آيات متعدِّدة إلى الأحكام التكليفية للإنسان.

الخاتمة وفيها أهم النتائج:

- يُعتبر مالكية الغرب الإسلامي خير من صنّف في التفسير الفقهي للنص القرآني، يظهر هذا جليا في كثرة التفاسير الفقهية وتنوّعها عبر التاريخ الطويل ومنذ الفتح الإسلامي لهذه البلاد.
- التفسير الفقهي هو تفسير آيات الأحكام العملية التي هي خطاب الشارع الحكيم المتعلق بأفعال المكلفين.

1- أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص (دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه)، عماد الدين محمد الرشيد، دار الشهاب، 1420ه/1999م، ص23.

2- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، دار سحنون، بدون طبعة و بدون سنة، ج1، ص47

3- مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني محمد عبد العظيم، تحقيق: مكتب البحوث و الدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1996م، ج2 ص126.

- مالكية الغرب الإسلامي سخّروا جُهودهم لخدمة النص القرآني من خلال تفسير آيات الأحكام، وتتجلّى هذه الخدمة في اهتمامهم الكبير بالنص القرآني فهما واستنباطا وتأليفا ودراسة وتدريسا ودعوة للآيات التي فيها أحكام تكليفية تهم المسلم، وكذلك توظيفهم لشتى أنواع العلوم في ذلك، والدّفع بحركة الاجتهاد والاستنباط.

- يعدُّ التفسير الفقهي حجر الزاوية في خدمة النص القرآني، بحيث يتعرّف المكلّف من خلاله إلى عباداته ومعاملاته، ويتعرّف على ما افترضه الله عليه، وما نهاه عنه، وتتجدّد هذه الخدمة للنص القرآني كلما تجدّدت النوازل والحوادث وفق أحكامه ومقاصده.

التوصيّات.

في ختام هذه المداخلة لا يسعني إلا أن أثمن مثل هذه الجهود المثمرة في مثل هذه المؤتمرات النافعة التي يستفيد منها الأكاديميون والباحثون العرب والطلاّب، ولي توصية في ما يخصُّ مداخلتي وهي ضرورة وضع مُعجم موسوعي وموسوعة علمية فقهية مرتبة على الأبواب الفقهية المعروفة، خاص بآيات الأحكام الموجودة في النص القرآني؛ لأن آيات الموضوع الواحد مُفرَّقة في عِدَّة سور، فتجمع الآيات كل موضوع واحد بعضها مع بعض وفق ما استدل بها أهل التفسير الفقهي على أحكام فقهية من كل كتب التفسير التي عنيت بالمسائل الفقهية والاستدلال لها، كآيات البيع و آيات الإرث وآيات الرضاع، وترتيبها على الأبواب الفقهية بضمّ أدلّة جميع المذاهب بصورة مُقارنة وسهلة، وإذا فعلنا ذلك عرفنا مقاصد النص القرآني في آيات الأحكام واستطعنا أن ندرك حكمة النص القرآني في إجمال بعض آيات الأحكام والتفصيل في بعضها الآخر، وهي خدمة الجليلة للنص القرآني في جانب آيات الأحكام بهذا البحث الموسوعي العلمي الموسوعي المؤصّل، الذي بواسطته نستطيع أن نصل ببساطة ويُسر إلى كل آيات النص القرآني الخاصّة بموضوع مُحدّد و مسألة مُعيّنة.

فهرس المصادر و المراجع

- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار صادر، الطبعة 3، 1414ه/1994.
- أبو بكر محمد بن العربي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد القادر عطا.
- أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، 1384ه - 1964 م.
- أحمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1380ه/1960م.
- الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1986م.
- الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، الطبعة 2، 1391ه/1972.
- السبكي علي عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية 1401/1981م.
- الشوكاني محمد علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، ط بدون تاريخ.
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، بدون طبعة وبدون سنة.
- الغزالي أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة2، بدون تاريخ.
- حسن الحكيم، مذاهب الإسلاميين في علوم الحديث، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، الطبعة الثانية، 1420ه/2010م.
- رزاق عبد الأمير الطيار، قراءة النص الشرعي وتأويله عند المفسرين، دراسة في هدي نظرية التلقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، (مجلة فصلية محكمة)، العدد47، 2017م.

- طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، الحضارة الإسلامية (دراسة في تاريخ العلوم الإسلامية: نشأتها في المشرق انتقالها إلى الأندلس)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- عبد الرقيب صالح محسن الشامي، قاعدة لا اجتهاد في مورد النص (دراسة وتقويما).
- عبدالرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، المطبعة العربية التونسية، بدون طبعة بدون تاريخ.
- فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، التفسير الفقهي في القيروان حتى القرن الخامس الهجري، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى: 1417هـ/1997م، الرياض، السعودية.
- محمد بن ابي زيد القيرواني، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية.
- محمد فتحي الدريني، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، الطبعة الجديدة، مؤسسة الرسالة.
- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المحقق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، 1424 - 2003.
- محمد وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق، ط1: 1406هـ/1986م.
- مصطفى أكرور، التفسير الفقهي نشأته و تطوره، دار المعرفة الجزائر، ط بدون تاريخ.
- ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، غاية النهاية في طبقات القراء- مكتبة ابن تيمية- د.ت.
- ابن حامد، حياة موريتانيا، الجزء الثقافي، طبعة الشركة التونسية للتوزيع، سنة 1991م.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون طبعة، 1979م.
- أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1411هـ/1991م.

- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1420 - 1999م.
- الاتجاه الفقهي في التفسير عبد الرزاق هرماس تارودانت، مجلة الأحياء، د،ت.
- أحمد أمين، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10.
- أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس دار صادر -بيروت، 1968.
- الحضارة الإسلامية، طه عبد المقصود عبد الحميد أبو عبية، دار الكتب العلمية، د.ت.
- الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: مكتب البحوث و الدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1996م.
- الزركشي بدر الدين محمد، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة1، 1421ه 2000م.
- القواعد الأصولية المتعلقة بتفسير النصوص عند القاضي أبي بكر بن العربي من خلال كتابه «أحكام القرآن»، حفاف نبيل، (دكتوراه)، إشراف: زقور أحسن، جامعة وهران 1- أحمد بن بلة، 2016/2012م.
- جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، 1951م.
- شهاب الدين القسطلاني المصري، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق عامر السيد، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام، 1392ه.
- صديق بن حسن القنوجي، نيل المرام في تفسير آيات الأحكام، المطبعة الرحمانية بمصر، ط 1347/1929م.
- عماد الدين محمد الرشيد، أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص (دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه)، دار الشهاب، 1420ه/1999م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن الجزري، الطبعة الثانية: 1400ه، دار الكتب العلمية، بيروت.

- فوزية كراراز ، مصطلح «الغرب الإسلامي» بين الرفض والقبول، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، مجلة «عصور» مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن مخبر البحث التاريخي - مصادر وتراجم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية - جامعة وهران 1 الجزائر.
- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب الطبعة الأولى.
- القاضي عياض، كتاب المدارك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، جزء 1، ص 160.
- محمد باديس، مفهوم النص وقراءته في الفكر العربي المعاصر (اطروحة دكتوراه)، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، 2017/2016م.
- محمد بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، دار الكتب العلمية.
- محمد حسين الذهبي، التفسير و المفسرون، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط2 1396ه 1976 م.
- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: 1414ه/1995م، بيروت، لبنان.
- محمود خليل الحصري، أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386ه.
- نور الدين عطر، علوم القرآن الكريم، دار الخير دمشق، الطبعة الأولى 1414ه.
- هند شلبي، القراءات بأفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، 1983م، الدار العربية للكتاب.

المواقع الالكترونية:

- https: //fjhj.journals.ekb.eg/article-93473pdf
- https: //www.noor-book.com

وصلّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم أجمعين

فهرس الموضوعات

م	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
1	د. فدوى تاوريريت أ. أمينة هلال	تداوليّة الخطاب الشّعري قراءة في تحوّلات مقاصد الشّعر العربيّ المعاصر	5
2	لبنى علي المفتاحي	مناهج الحداثة وما بعدها ومقاربة النص التراثي العربيّ	31
3	د. عبد الحميد إدريس الراقي	قضايا النّصّ عند الأصوليّين.. رصد لآليات الاشتغال	51
4	د. مريم عطية بوزيان	المنهج الأصولي والنظريات اللسانية قراءة في السّبق والضّبط	73
5	د. سليمان عبد القادر جبار	موارد تَشَكُّلِ النص القرآني في الدراسات الحداثية والاستشراقية	101
6	د. محمد أمجد رازق بن محمد رازق	علاقة التراث الإسلامي بمناهج البحث العلمي المعاصر -كتب الحديث النبوي وعلومه أنموذجا-	141
7	أ. د. الرشيد بوشعير	البنية البوليفونية في رواية «الديوان الإسبرطي» لعبد الوهاب عيساوي	167
8	د. خالد أحمد	قراءة نقدية من خلال نظريات ما بعد الحداثة للنص المسرحي تنصيص للكاتب فهد ردة الحارثي	181
9	د. لطيفة محمد الفارسي	شخصيات النصّ السرديّ في بنية القصص النبويّ. من القراءة المورفولوجية إلى القراءة الإحالية	229
10	أ. د. محمد عبد الحي	قراءة النص الأدبي بين التراث والمعاصرة	257
11	د. مونية مكرسي	قراءة النص اللغوي بين التراث والمعاصرة «مقاربة تأويلية في قصيدة وصف الحمى للمتنبي»	295
12	د. يونس إبراهيم أحمد العِزّي	الشعر الصوفي والتأويل أقنعة النص ومغامرة المنهج (مقاربة نظرية)	331
13	د محمد عبد الحليم أبو عرب	خطاب النبي في القرآن دراسة تداولية	371
14	د. فتيحة دوار	جُهود مالكية الغرب الإسلامي في خدمة النّص القرآني من خلال التفسير الفقهي للقرآن الكريم	401
15	د. مريم محمد بن خاتم الشامسي	نحو مفهوم جديد للقراءة البيداغوجية	437
16	د. أحمد محمد نجيب د. مجاهد جمال الحوت	التحليل اللغوي لألفاظ القرآن الكريم بين التراث والمعاصرة الزمخشري وابن عاشور أنموذجًا	455
17	محمد بن حسين الأنصاري	عُرْف النَّص التراثي رؤية منهجية من منظور التكامل في الدراسات البينية	489

18	أ. د. أحمد عبد الرحيم أحمد فراج	موقف اللغويين من العناصر غير اللغوية في التحليل النصي	535
19	عزيز محمد أوسو	البلاغة العامة وتحليل النصوص الأدبية سؤال في البنية المصطلحية	561
20	أ. آمنة مصبح القايدي	أَعْجُوبَةُ النَّصّ عِنْدَ عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيّ (دَلَائِلُ الإِعْجَازِ أُنْمُوذَجًا)	589
21	أ. شيخة عبدالله الزعابي	الشاهد النحوي في معجم مقاييس اللغة لابن فارس	605
22	د. حسين عمر دراوشة	قراءة النص اللغوي تداوليًا بين التراث والمعاصرة في الدراسات العربية نقد وتوجيه	637
	أبحاث سمينار الوصل		659
23	ابتسام هائل غيلان المذحجي	الآثار الجانبية للدواء في مرحلة التجارب على الإنسان دراسة فقهية	661
24	أ. تيمور سعيد أحمد شحي	تحقيق مخطوط في التراث الإسلامي موسوم بـ: يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر	675
25	أ. إسماعيل محمد حسن	اختيارات الرُّوْيَانِيّ (ت502هـ) في العبادات من كتابه حِلْية المؤمن: دراسة فقهية مقارنة	683
26	أ. محمد عطا الله فهد الثوابيّة	الأبعاد الفكريّة والتعليميّة في المثال النّحوي دراسة تداوليّة	689
27	أ. محمد حسين بصمه جي	التجريب في الرواية العربية	727
28	أ. سمية أحمد سالم السويدي	علاقة النظام النحوي بلغة الشعر المتنبي نموذجًا	739

شارع زعبيل – دبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 97143961777+، فاكس: 97143961314+، ص. ب: 50106
البريد الإلكتروني: info@alwasl.ac.ae
موقع الجامعة: www.alwasl.ac.ae